



إعداد: كريم مزران ولارا تالفرديان

آراء وتحليلات

## تونس: من حكومة منتخبة إلى حكم فعّال

يونيو ٢٠١٥

### مقدمة

بلد ثورة الياسمين وما يعرف بالربيع العربي - تونس تمر بعملية انتقال على مدار الأربعة أعوام ونصف الأخيرة، أقل ما توصف به أنها عملية شديدة الثقل. شهدت تونس في ٢٠١٣ اغتيال اثنين من الشخصيات الهامة، وعملية من الاستقطاب السياسي الحاد. إن الحوار الوطني الذي بدأ في شتاء ٢٠١٣، قد توج بانتقال سلمي للسلطة، وتبني دستور تقدمي. وفي ٢٠١٤ أجرى التونسيون الانتخابات البرلمانية والرئاسية بنجاح، مُعلنين بذلك تشكيل أول حكومة منتخبة بالكامل مع بداية ٢٠١٥.

### مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط

يدرس مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط بالمجلس الأطلسي التحولات السياسية، والأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية، ويقدم توصيات بشأن السياسات الأمريكية والأوروبية لتشجيع التغيير البناء.

في ليبيا دولة الجوار لتونس. حيث طلب مئات الآلاف من الليبيين اللجوء إلى تونس، كما أن الحدود غير المراقبة بصورة كبيرة تسمح بالمرور غير المقيد للأسلحة والمخدرات والمتطرفين. وفي أعقاب الهجمات التي تمت في مارس ٢٠١٥ على متحف باردو في تونس العاصمة، أشارت التقارير إلى أن المهاجمين تلقوا تدريبات في ليبيا، مما يؤكد أن عدم الاستقرار في الجوار المباشر لتونس له تأثير مباشر في نهاية الأمر على العاصمة التونسية.

بعد الانتخابات البرلمانية والرئاسية في خريف ٢٠١٤، تمت الموافقة على تشكيل حكومة ائتلافية في فبراير ٢٠١٥، تضم الحزب العلماني نداء تونس، وحزب النهضة الإسلامي، وحزبين صغيرين آخرين - آفاق تونس وحزب الاتحاد الوطني الحر. في أعقاب هذه الإنجازات العظيمة، يواجه التونسيون تحديات الحكم. إن التنوع في مشهد أصحاب المصلحة في الساحة السياسية التونسية، وأولويات السياسة المتنافسة في مجالات الأمن والإصلاحات الاقتصادية تعد أعباء ثقيلة، وهو ما سيتطلب معه التخطيط الاستراتيجي، وبناء التوافق، والمساعدة من المجتمع الدولي. إن الموقف السياسي الدقيق في تونس يفرض السؤال التالي: ما هو المطلوب من الدولة التونسية لتحويل الانتخابات وعملية تشكيل الحكومة إلى نظام حكم فعال ومثمر؟

الاقتصاد. لم تكن مؤشرات البلاد الاقتصادية منذ ثورة ٢٠١١ واعدة، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتراجعت السياحة. وتعطي مشروعات التنمية والبناء التي تتم الآن في تونس والضواحي المختلفة، بالإضافة إلى المقاهي والمحلات المزدهمة انطباعاً بالحركة الطبيعية في البلاد. إلا أن ذلك لا يعد مؤشراً لما يجري في غالبية أنحاء البلاد، خاصة في المناطق الداخلية المهملة، والتي تعتمد بصورة كبيرة على تجارة السوق السوداء. إن الجهود غير المتواصلة في اتجاه إغلاق الحدود مع ليبيا، لتشديد الإجراءات الأمنية ومنع العناصر الخطرة من اختراق الدولة التونسية قد حفزت من عوامل عدم الاستقرار، حيث أن المجموعات التي تعتمد على عمليات تهريب الوقود وغيره من البضائع عبر الحدود للاستمرار في البقاء على قيد الحياة ترى أن مصدر معيشتها تحت التهديد.

### التحديات المتداخلة

الأمن. إن حالة دول الجوار الإقليمي المضطربة لتونس قد ساهمت في زيادة حالة عدم الأمن في البلاد. هناك اشتباكات منخفضة الكثافة ولكن مستمرة بين الجيش والجهاديين على امتداد الحدود مع الجزائر في إقليم جبل شامبي. وقد زادت حدة الموقف المخاوف من انتقال حالة انعدام القانون المتزايدة، وتصاعد حدة الصراع

كريم مزران كبير باحثين في مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلسي.

لارا تالفرديان مساعد مدير مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط.

بالدولة التونسية باعتبارها دولة متجانسة. أسس السبسي حزبه العلماني الوسطي «نداء تونس» الذي ضم طيفاً واسعاً من المجموعات السكانية - من النشطاء اليساريين، ورجال الأعمال، إلى رجال النظام السابق. وقد كان الهدف هو التل كئقل موازي لحركة النهضة، والتي نتيجة لشبكتها المجتمعية الضخمة تمكنت من تأمين ثاني أكبر عدد من المقاعد في البرلمان بعد حزب نداء تونس.

وحيثما أتى الأمر إلى الانتخابات الرئاسية احتلت السياسات الشخصية الصدارة على حساب البرامج الحزبية والرؤى المستقبلية للبلاد - حيث حصد السبسي الأصوات في المناطق الحضرية والأصوات العلمانية، وألقى العديد من الإسلاميين بدعمهم خلف منصف المرزوقي - المدافع الأصيل عن حقوق الانسان والرئيس الانتقالي أثناء فترة حكم الترويكا، والمرزوقي يتمتع بدعم في الأقاليم الداخلية المهمشة والمهملة.

## ولا يزال هناك وقت لمعرفة ما إذا كانت الحكومة التونسية قادرة على تجميع قواها من أجل اتخاذ الإجراءات الضرورية في اتجاه مواجهة هذه التحديات.

في الوقت الذي حصل فيه السبسي على منصب الرئاسة وحزب نداء تونس على فرعي الحكومة، وضع الحزب نفسه في موضع تشكيل الحكومة، ولكن المفاوضات التالية لهذا الأمر توضح أن النصر الذي حققه الحزب في الانتخابات لم تتم ترجمته إلى سيطرة سياسية، واشتمل أول اقتراح لرئيس الوزراء الحبيب الصيد لتشكيل الوزارة على حزب واحد آخر هو حزب الاتحاد الوطني الحر العلماني. وقد عكست هذه الخطوة اقتراب «الفائز يحصد كل شيء»، وربما بصورة مقصودة تم هذا الأمر لاسترضاء الأصوات المتشددة داخل حزب نداء تونس، هذه الأصوات التي كانت ترغب في تشكيل الحكومة من جانب الحزب بصورة منفردة، وقد فشلت هذه الخطوة لأن الحزبيين لا يمتلكون عدد المقاعد الكافية في البرلمان للحصول على الأغلبية المطلوبة، في الواقع تعرض هذا الاقتراب للانتقاد ليس فقط من جانب حزب النهضة، ولكن أيضاً من جانب جبهة اليسار القومي وحزب آفاق تونس الليبرالي، وقد أشار الحزبين إلى أنهما لن يصوتا لصالح الحكومة، وقد عاد الصيد باقتراح بديل لتشكيل الحكومة،

إن الحقيقة التي يستشهد بها الكثيرون بأن التونسيين يمثلون النسبة الأكبر من المقاتلين الأجانب في سوريا والعراق، وهذه الحقيقة بصورة خاصة توضح الروابط المحتملة بين نقص الفرص الاقتصادية وعمليات التطرف التي تشهدها تونس، وتفخر تونس بطبقتها المتوسطة المتعلمة. ولكن هناك احتمالات قليلة جداً لتحويل هذه المعرفة إلى عمل منتج، الأمر الذي يخلق مجموعة من المجندين المحتملين الذين توفر لهم تضاريس دولة الجوار في ليبيا سهلة الاختراق نقطة للعبور. ولكن لا يزال الوقت قائم ليوضح ما إذا كانت الحكومة التونسية قادرة على تجميع قواها لاتخاذ الإجراءات الضرورية في اتجاه مواجهة هذه التحديات.

### من الحوار الوطني إلى الحكومة الائتلافية

في ٢٠١٣ اهتزت الدولة التونسية على وقع اغتيال اثنين من أبرز القيادات العلمانية المعارضة، شكري بلعيد في شهر فبراير ومحمد براهيم في شهر يونيو. هذه الاهتزازة العنيفة حدثت في فترة حكم الحكومة الانتقالية، حيث كانت حكومة الترويكا تدير شؤون الحكم في تونس، وأدت سياسات هذه الحكومة إلى تهيج الرأي ال، الذي تزايد إحباطه بصورة كبيرة بسبب قيادة حزب النهضة. كان الحزب في هذا الوقت يواجه انتقادات حادة بسبب فشله في اتخاذ المزيد من الإجراءات للسيطرة على العناصر الخارجة فيه، دفعت هذه الاغتيالات مئات الآلاف للخروج إلى الشوارع، اعتراضاً على حكم حزب النهضة، وعلقت الجمعية التأسيسية لوضع الدستور عملها، وزادت حدة الاستقطاب، وتصدر المشهد الانقسامات المجتمعية في البلاد.

ألقى الاتحاد العام للشغل التونسي واتحاد الصناعة والتجارة والحرف اليدوية بثقلهم خلف المتظاهرين في الشوارع، ولكنهم بصورة استراتيجية اتخذوا موضع المحكم في الحوار الوطني. واستشعاراً بالخطر وافق حزب النهضة على الدخول في مفاوضات مع المعارضة. وأدت المفاوضات إلى انتقال سلمي للسلطة، وتعيين حكومة تكنوقراط برئاسة رئيس الوزراء مهدي جمعة أول يناير ٢٠١٤. في ظل هذه القيادة الانتقالية استكملت الجمعية التأسيسية للدستور عملها في صياغة الدستور، وأقر دستوراً يعتبر الأكثر تقدمية من نوعه في العالم العربي، خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والحريات الشخصية. كما أجرت البلاد الانتخابات الوطنية في شتاء ٢٠١٤، حيث انتخب البرلمان، وانتخب الباجي قائد السبسي كأول رئيس منتخب بصورة ديمقراطية.

إن فهم هذا التوازن الدقيق بين السلطات الموجودة في تونس اليوم يتطلب نظرة إلى الخلف على التفاعلات التي تمت خلال دورة الانتخابات، هذه الانتخابات التي اتسمت بالتنافسية في إجمالها ولكن في مناخ متحضر، والتي تم فيها استبعاد الأفكار المتعلقة

يفضي إما الانحدار إلى السلطوية أو إلى دولة ضعيفة. إن التونسيين على وعي بمخاطر كلا هاتين المسارين المحتملين.

الانحدار إلى السلطوية. بعض الشخصيات القوية ومن ضمن هؤلاء شخصيات من النظام السابق - وبعض منهم هم أيضا جزء من حزب نداء تونس - قد يستخدمون حجة انعدام الأمن لتقييد حقوق الانسان والحقوق السياسية، الأمر الذي يتم الادعاء بأنه سوف يقود إلى مزيد من التهميش والاحباط والتطرف، مثل هذا الأمر من الممكن أن يؤدي إلى تكرار المشهد التونسي الذي حدث في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي، حينما استخدمت السلطات الحرب الأهلية في الجزائر، والتهديد بانتقال المخاطر إلى الأراضي التونسية حجة لتبرير قمع المعارضة وفرض مزيد المزيد من الاجراءات السلطوية.

دولة ضعيفة. إن الجهود الهادفة إلى حفظ التوازن بين بناء التوافق من ناحية والابقاء على العناصر المتشددة داخل الحزبين - حزب نداء تونس وحزب النهضة - تحت الرقابة من الممكن أن تقود إلى شلل سياسي يؤدي بالدولة لتكون ضعيفة للدرجة التي لا تكون معها قدرة على الحكم، وشل قدرة الحكومة على تقديم الاصلاحات المطلوبة وتوفير الخدمات العامة ومواجهة الخطر المتزايد للجريمة، في مثل هذا الموقف يمكن أن تحتفظ تونس بميزات الديمقراطية، مثل الانتخابات الحرة النزيفة والمنظمة وقنوات التواصل المفتوحة بين الحكومة والمجتمع المدني وحق الوصول إلى المعلومات والحرية في المناصرة، ولكن مثل هذه الأمور لا يمكن أن تتم ترجمتها إلى أي تأثير أو تقدم ملموس، حيث أن الاعتبارات السياسية يمكن أن لا ينتج عنها أي حركة في مسار السياسات الحاسمة، بصورة أساسية بسبب ضعف مؤسسات الدولة.

تعكس التطورات والنقاشات الأخيرة في تونس التوجه غير الملحوظ نحو كلا المسارين، سواء في اتجاه السلطوية أو الدولة الضعيفة، على سبيل المثال مشروع القانون الذي يحمي الشخصيات الأمنية اثار احتجاجات من جانب تجمعات الصحفيين ومنظمات حقوق الانسان، هذا المشروع يحدد عقوبات الاعتداء على الشخصيات المنتسبة للقوات المسلحة وعائلاتهم، كما يشير مشروع القانون إلى أنهم لن يتعرضوا لأي نوع من العقوبات في حالة تعرض شخص للإصابة أو الموت اثناء قيام أفراد القوات المسلحة بواجبهم، هذا المشروع المثير للجدل - والمعروض على البرلمان للمناقشة منذ ربيع ٢٠١٥ - مليء بالعبارات الغامضة، ويتضمن مواد تنص على سجن الأشخاص الذين يقومون بإهانة القوات المسلحة.

يلاحظ التونسيون أن الحكومة تقاوم تنفيذ أو حتى مناقشة برامج السياسات والمبادرات المختلفة باستخدام حجة الأمن، ومثال

وذلك بتوسيع الأدوار الرمزية - وإن لم يكن بصورة بارزة - لحزب النهضة، وبالنسبة لحزب النهضة كان استبدال دور المعارضة بعدد من الحقائق الوزارية الصغيرة اقترابا براجماتيا، وذلك لضمان أنه لن يتم تهميشه بصورة كلية من العملية السياسية.

## تحالف رمزي لكنه هش

في ظل حقيقة الضعف الجوهري لبرنامج حزب نداء تونس، والذي يجمع المؤيدين له مع بعضهم البعض، ووجود عناصر معادية للإسلاميين بشدة بين المستويات القيادية المختلفة داخل الحزب، والتي تعارض التحرك نحو التعاون من حزب النهضة، بدأ الحزب يشهد معارضة وانشقاقات، بالمثل فإن هناك عناصر قيادية داخل حزب النهضة تشجب توجه الحزب نحو الانخراط في هذا الائتلاف، وتحت هذه العناصر قيادة الحزب على ضرورة شرح المنطق وراء مثل هذا التحرك، وفي سياق الموجة المعادية للإسلاميين في مختلف انحاء المنطقة، ومن ثم الخلط - التالي لهذه الموجة - بين الإسلاميين والإرهابيين، يحاول حزب النهضة التوصل إلى حل وسط بين رغبتهم في الاندماج في المجال السياسي من جهة، والمحافظة على مسافة كافية بينه وبين حزب نداء تونس من جهة أخرى، وذلك لألا يُغضب العناصر المحافظة فيه، وبالمثل يمكن القول أن حزب نداء تونس يتبع نفس الاستراتيجية. ويلاحظ عدد من المراقبين أن حكومة الوحدة الوطنية وضعت - بصورة جوهريه - الحزبين الكبار في نفس الموضوع في عيون الرأي ال، وأدت إلى عدم وضوح الفوارق بينهم، في مثل هذه الحالة فإنه في ظل ضعف الأسس الحزبية فإن حزب نداء تونس كان من الممكن أن يخسر أكثر، إذا لم يثبت حماسه في معادلة الحكم.

أثنى المراقبون على الحكومة الائتلافية باعتبارها مؤشراً على التزام تونس بعملية بناء التوافق، هذا التوافق بالتأكيد ساعد على التخفيف من حدة الاستقطاب، ولكن مع تحول ضغوط الحكم الى واقع، فإن التوازن الدقيق بين القوى المختلفة داخل حكومة الوحدة الوطنية يتم اختباره، حيث يواجه الحزبين الكبار ضغوطاً من جانب أعضائه، الأمر الذي يجعل المفاوضات بينهما أكثر صعوبة، وعلى الرغم من أن هناك اتفاق على السياسة الاقتصادية ومجالات أخرى، ولكن ما زلنا في انتظار أن نرى ما إذا كانت تسوية كبرى يمكن أن تكون جيدة لنظام الحكم مثلما كانت بالنسبة للأحزاب من الناحية السياسية.

## المسارات المحتملة

بالنظر إلى الحساسيات المرتبطة بعملية جسر هوة الانقسام والاضطراب، للوصول إلى التوافق حول كيفية معالجة التحديات في مجالات الاقتصاد والأمن - هذه التحديات المتسمة بالتداخل والتنافس فيما بينها - فإن المناخ الحالي في تونس من الممكن أن

واحد على هذا الأمر هو ناشط يدعو إلى اللامركزية ويريد الانخراط في عملية تطوير وصياغة القانون الذي سوف ينظم الانتخابات المحلية - المزمع عقدها في شتاء ٢٠١٥ - قال إن المسؤولين الحكوميين يدعون بأن المحليات ليست جاهزة لتحكم نفسها، ومن ثم فإن الحكومة المركزية في حاجة لأن تكون قوية بسبب الهواجس الأمنية، إن هذا الميل لاستخدام التحديات الأمنية باعتبارها حجة لتأجيل أو حتى تجنب إدارة الأجندة السياسية أو المدنية يمكن أن يقوض العملية الديمقراطية.

واحد على هذا الأمر هو ناشط يدعو إلى اللامركزية ويريد الانخراط في عملية تطوير وصياغة القانون الذي سوف ينظم الانتخابات المحلية - المزمع عقدها في شتاء ٢٠١٥ - قال إن المسؤولين الحكوميين يدعون بأن المحليات ليست جاهزة لتحكم نفسها، ومن ثم فإن الحكومة المركزية في حاجة لأن تكون قوية بسبب الهواجس الأمنية، إن هذا الميل لاستخدام التحديات الأمنية باعتبارها حجة لتأجيل أو حتى تجنب إدارة الأجندة السياسية أو المدنية يمكن أن يقوض العملية الديمقراطية.

## تعكس التطورات والنقاشات الأخيرة في تونس التوجه غير الملحوظ نحو كلا المسارين، سواء في اتجاه السلطوية أو الدولة الضعيفة.

هناك خوف من أن الدولة هي ضعيفة للدرجة التي تمكنها من تحقيق التغييرات التي ينادي بها المواطنون، و لهذا السبب فإنه من المهم أيضاً بالنسبة للحكومة أن تتغلب على الحساسيات السياسية المحيطة بالانتلاف الحاكم للبناء على شرعيتها، التي تعتبر نتاج عن العملية الديمقراطية وتنفيذ حملات تواصل قوية مع الرأي العام، مثل هذا الجهود يمكن أن تضم طيف متنوع - وغالبا يتميز بالتنافسية - من أصحاب المصلحة في عملية مناقشة السياسات لتوضيح الاتجاه نحو الاندماج والشفافية، وهذا الأمر بالتبعية سوف يؤدي إلى تقوية مصداقيتها وتوفير الزخم الضروري للحصول على دعم الرأي العام في الأوقات التي سيتم فيها تنفيذ إجراءات اقتصادية مؤلمة على المدى القصير.

بصورة منفصلة فإن المفاوضات بين الحكومة والاتحاد العام للشغل نتج عنها زيادة في المرتبات في القطاع العام، هذا الأمر تم بصورة مناقضة للتوصيات التي أصدرتها مؤسسات التمويل الدولية للدولة التونسية بضرورة تقليل الانفاق العام، إن هذه الزيادة في المرتبات - والتي تعتبر الثانية من نوعها في أقل من عامين - تشير إلى أن الحكومة غير قادرة بصورة كبيرة على إبراز شرعيتها في اتجاه بذل جهود بناءة لمقاومة هذه المصالح الفئوية الضيقة حتى يتم خدمة تونس ككل والرفاه على المدى الطويل.

### الدروس المستفادة

في تلك الحالة الخاصة المتعلقة بالاتحاد العام للشغل، فعلى الرغم من قواعده القوية التي تقدر بحوالي خمسمائة ألف عضو فإن هناك احباط متزايد بين العامة بسبب سعي الاتحاد إلى تحقيق مصالح فئوية ضيقة، وهذه كانت الحالة حينما سعى الاتحاد إلى بدء اضطرابات للمعلمين للحصول على رواتب أعلى بصورة آنية بعد الهجوم الكبير على متحف باردو، إن نجاح جهود الاتحاد العام للشغل في الحصول على مطالبه من حكومة ضعيفة للغاية لتدفع ضد جهود ضغوط الاتحاد تعني زيادة في المصاريف العامة، الأمر الذي يسبب ضرر في الاستثمارات الموجهة نحو النمو الجماعي للدولة والرفاهية، لاحظ البعض الآخر بعناية الفرق الدقيق في الموقف: إن أجندة الاتحاد العام للشغل في الدفع نحو مطالبه في ظل غياب مبادرة حكومية لعقد حوار وطني أكثر شمولية وأجندة متعلقة بالاقتصاد، والتي تشمل الاتحادات المهنية، حتى يكونوا قادرين على التعبير عن مخاوفهم ومطالبهم، وفي نهاية المطاف فإن الدولة هي التي عليها أن تحشد قواها لمعالجة قضايا الحكم. على الرغم من المشهد السياسي المعقد في البلاد، فإنه من الضروري أن تحدث هذه الجدالات والانقسامات وصراع القوى

هذين المثالين يقدم مجموعة من الدروس فيما وراء الإطار الزمني الحالي، من هذه الدروس هو أن هناك مجتمع مدني قوي في تونس يمكن - إذا تم دعمه - أن يكون مراقب مهم على أداء السلطات، أما الدرس الثاني فهو أن الحكومة يجب أن تشارك العديد من أصحاب المصلحة في إطلاق حملة علاقات عامة لكسب التأييد للإجراءات الاقتصادية الصعبة.

وفي شهر يونيو ما تزال مخرجات القانون الذي يهدف إلى حماية الشخصيات الأمنية غير محدد مصيرها، ولكن وجود حوار صحي في تونس بين الفاعلين في المجتمع المدني حول الهواجس الأمنية والحاجة إلى اصلاح القطاع الأمني في وسط عدد من الموضوعات الأخرى، وعلى الرغم من أن هذا الأمر هو غير رسمي ولكنه ضروري لمراقبة الآليات التي يمكن أن تساهم في الدفع ضد تلك العناصر

## على الرغم من المشهد السياسي المعقد في البلاد، فإنه من الضروري أن تحدث هذه الجدالات والانقسامات وصراع القوى في إطار عملية ديمقراطية.

إطلاق حملة للعلاقات ال والتواصل مع الجمهور. يجب على الحكومة أن تطور استراتيجية للتواصل، وإبصار رسالة للمواطنين حول أولويات السياسة بالنسبة لها، والاشارة إلى الفرص المتاحة، بالإضافة إلى تقديم تقييم صريح للتحديات القائمة، إنه من المهم بالنسبة للحكومة أن تحافظ على المصداقية التي اكتسبتها نتيجة الانتخابات الديمقراطية، وذلك من خلال التقيد بالممارسات الديمقراطية، إن مثل هذا الجهد يؤكد على الشفافية، ويبقى على المواطنين منخرطين في العملية، وكسب تأييد العامة - كلما كان ضرورياً - للإجراءات التي لا تتمتع بأي شعبية.

تبني سياسة الباب المفتوح. إن جهود التواصل التي تقوم بها الحكومة وكذلك اللجان البرلمانية التي تقوم بمسئولياتها الرقابية يجب أن تكون ممارسات منتظمة لتبني سياسة الباب المفتوح مع المجتمع المدني، هذا الأمر يمكن أن يساعد في ضمان أن تستمع الحكومة والبرلمان إلى الهواجس والدعم للتشريعات المختلفة، وبذلك لن تتم صياغة مشاريع القوانين في عزلة عن الواقع المحيط، وذلك بالبناء على خبرة الآخرين والأخذ في الاعتبار كل وجهات النظر، ويمكن أن تستفيد تونس من مشاركتها في شراكة الحكومة المفتوحة لطلب المساعدة التقنية للمساعدة في تعزيز قدرة البرلمان على القيام بدوره الرقابي.

البحث عن نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص والسعي تجاهها بقوة. هناك مشروع قانون الآن تتم مناقشته في البرلمان يتعلق بموضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، إن لجنة المراجعة لمشروع القانون يجب أن تكثف من نقاشاتها مع القطاع الخاص لتحديد الطرق التي من خلالها يمكن تحسين مواد مشروع القانون، وإيجاد مجالات يمكن فيها للصناعة في القطاع الخاص والمؤسسات العامة من تنسيق جهودهم، لتوفير البضائع والخدمات للتونسيين بصورة أكثر كفاءة، وعن طريق

في إطار عملية ديمقراطية، إن مجموعات المصالح المتنافسة اليوم لديها حرية التعبير عن آرائها، والتحدي هو ضمان أن العملية ينتج عنها مخرجات تضمن حقوق المواطنين وتحسين مستويات المعيشة واستعادة الأمن، إذا لم يتم تحقيق تقدم ملموس - إما بسبب العودة إلى السلطوية أو الدولة الضعيفة - فإن مجموعات مصالح سوف تسعى إلى تحقيق أجندتها الضيقة على حساب الرفاه الجماعي، اللامبالاة السياسية يمكن أن تزيد، كما أن المخاطر من أن مجموعات سكانية مهمشة يمكن أن تلجئ للجريمة للحصول على مكاسب هي الأخرى يمكن أن تزيد، وفي ظل دائرة مدمرة مثل تلك فإن الاقتصاد والأمن يمكن أن يشهدا مزيداً من التدهور.

### المضي قدماً

إن الديمقراطية الوليدة في تونس واقعة في موقع جغرافي-سياسي - الشرق الأوسط المضطرب والذي يقع على مرمى حجر من أوروبا، كما أن النموذج التعددي يلائم السياق التونسي وسماتها القومية، إن تجربة تونس لا يمكن إعادة استنساخها بسهولة في أماكن أخرى في العالم العربي، ولكن دولة الشمال افريقي يمكن أن تكون شريكاً طويلاً المدى لجيرانها، كما أن الفاعلين الدوليين يتطلعون إلى تحقيق الاستقرار في هذا الإقليم المضطرب، كما قال السبسي مؤخراً إن تونس يمكن أن تكون نموذجاً للإقليم لو أن الولايات المتحدة والمجتمع الدولي قاموا بدورهم في دعم الدولة، ودون ذلك ستظل تونس استثناءً، ولو تم إدراك هذا الأمر على المدى الطويل، فإنه يتطلب شراكة استراتيجية ومتعددة الجوانب تتحرك فيما وراء مجال التعاون الأمني.

في ضوء هشاشة الوضع السياسي - ولكنه ما يزال وضعاً واعداً - في تونس، فإن التوصيات المذكورة أدناه هي لدعم مكاسب تونس الديمقراطية، ومعالجة القضايا الجوهرية الهادفة إلى ضمان المشاركة العامة والشفافية، وهي أمور جوهرية لضمان الإصلاحات الاقتصادية والأمنية في البلاد على المدى البعيد.

### توصيات للقيادة التونسية

خلق قنوات منتظمة للتواصل مع أصحاب المصلحة. هذا الأمر يعني تعيين نقاط للتواصل والمسئولية داخل كل من الوزارات ذات الصلة، لعقد جلسات استماع بصورة منتظمة للاستماع إلى الاتحادات المهنية والمجموعات الطلابية ومنظمات المجتمع المدني، هذا الأمر يمكن أن يسير في اتجاه معالجة المسائل المتعلقة بالشفافية، وتوفير أداة إضافية للمراقبة فيما وراء الأدوات البرلمانية، وعن طريق ادماج كل هذه العناصر في عملية الحوار، فإن كل صاحب مصلحة سوف يشعر بأنه أقل تهميشاً، وسوف يكون لديه ميلاً أقل نحو التمسك بأجندته الفئوية، لأن إدماج عناصر أخرى يمكن أن يوفر أداة للمراقبة.



دارسي الصحافة التونسيين إلى الولايات المتحدة لاكتساب الخبرة - تشير إلى برامج يجب تحسينها بصورة كبيرة للوصول بالتأثير إلى أقصاه.

تعزيز المشاركة بين المؤسسات الدولية والتونسية العاملة في مجالات التعليم العالي والتدريب المهني. لدى تونس سكان متعلمين، ولكن هناك نسبة كبيرة من الطلاب التونسيين يسعون للحصول على درجات علمية في العلوم الانسانية، ولكن هناك عجز في تعلم المواد التقنية والعلمية، وتمتلك تونس قطاعاً حيوياً في مجال المعلومات والاتصالات، هذا القطاع يمثل 7٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ويمتلك امكانيات كبيرة للنمو، خاصة وأن الدولة تسعى إلى ميكنة الخدمات العامة، ولو أن المستثمرين يرغبون في الاستثمار في تونس فإن هناك حاجة لعدد كبير من المتقدمين، مما يمتلكون نفس جودة المهارات الموجودة في مناطق أخرى في العالم، إنه من المهم أن يتم تحديد التفاوت بصورة دقيقة، وبناء شراكات لجعل قوة العمل أكثر تنافسية.

التنسيق بين المساعدات لتقليل احتمالات ازدواج الجهود وتعظيم الأثر. زار العديد من المسؤولين الأجانب تونس، وتوقف السبسي في كل من واشنطن وباريس وغيرهما من العواصم الرئيسية، هذه الرحلات نتج عنها الاعلان عن حزم مساعدات مختلفة، إنه من المهم بالنسبة للولايات المتحدة والدول الأوروبية والأمم المتحدة أن ينسقوا جهودهم، وتحديد أين تقع مكامن القوة، والعمل على تكامل جهودهم في اتجاه مصلحة بناء تونس تعددية ومزدهرة.

الخبرة والمساعدة التقنية من جانب مؤسسات التمويل الدولية، فإن توقيع شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص يمكن أن يساعد في التغلب على قدرات الحكومة المحدودة، وهذا أيضاً سوف يتطلب تواصل استراتيجي دائم لكسر الحواجز - مثل العزوف عن المخاطرة وعدم الثقة - بين القطاع العام والقطاع الخاص.

## توصيات للولايات المتحدة والمجتمع الدولي على نطاقه الأوسع

دراسة وضع شروط للمساعدات الأمنية. إن مكافحة التطرف العنيف والإرهاب سوف يظل بلا شك أولوية لتونس وشركائها، ولكن من المهم ألا ينتج عن هذا الأمر طغيان الطبيعة الأمنية على هذه العلاقة بين تونس وشركائها، لضمان أن تتم معالجة هذه الهواجس دون أن يكون ذلك على حساب الأمور الأخرى فإن شركاء تونس يجب أن ينظروا في أمر وضع شروط على المساعدات الأمنية، هذا الأمر يمكن أن يتضمن تعزيز جهود اصلاح القطاع الامني، مثل اتخاذ خطوات نحو مأسسة اعتبارات حقوق الانسان في داخل أجهزة الشرطة والأمن القومي، إن الاعلان الذي تم في شهر أغسطس 2014 عن أن تونس ستكون ضمن المبادرة الأمريكية لحوكمة الوكالات الأمنية والمهام الاستشارية اللاحقة لبحث الكيفية التي يمكن بها مساعدة تونس لتنفيذ ما وعدت به في هذا السياق.

تأسيس مشاركات للحصول على مساعدات تقنية في مجالات اللامركزية والحكم المحلي. سوف تكون الانتخابات المحلية في تونس حدثاً كبيراً، في الوقت الذي تتخذ فيه الدولة خطوات في اتجاه اللامركزية، تحتوي هذه الخطوة على امكانية السماح للأقاليم البعيدة عن تونس العاصمة بأن تدير شؤونها التنموية والأمور المتعلقة بالميزانية بنفسها، إن شركاء تونس يمكن أن يساعدوا في خلق شبكة من المدن المحلية حول العالم والمحليات في تونس، لتوفير الخبرة التقنية ومشاركة الدروس المستفادة في النظم اللامركزية، إن هذه الممارسة توجد على نطاق محدود، ولكن تعزيزها يمكن أن يخلق فرصة كبيرة من أجل انخراط الناس في العملية السياسية، وتعظيم فرص التونسيين في تعلم أفضل الممارسات لما بعد الانتخابات.

دعم مبادرات التدريب على الصحافة الاستقصائية. لا تمتلك تونس ثقافة في الصحافة الاستقصائية، غالبية التغطية الاخبارية تتضمن إعادة نشر البيانات الصحفية الصادرة عن الوزارة، وفي اتجاه تحسين القدرة على الوصول للمعلومات وتنمية الوعي العام وتحقيق وعود الحكومة التونسية بمزيد من الشفافية، فإنه من المهم بناء كادر من الصحفيين الاستقصائيين، هناك جهود يقوم بها المركز الدولي للصحفيين -الذي يعمل على استجلاب

# مجلس إدارة المجلس الأطلنطي

## رئيس المجلس

• جون م. هنتسمان الابن

## رئيس المجلس الاستشاري الدولي

برنت سكاوكروفت

## الرئيس والمدير التنفيذي

• فريديريك كيمب

## نواب الرئيس

• روبرت ج. أيرنيثي  
• ريتشارد إيدلمان  
• س. بويدن جريبي  
• ريتشارد ل. لاوسون  
• فرجينيا أ. مولبرجر  
• و. دي فير بيرسون  
• جون ستودزينسكي

## أمين الصندوق

• براين س. مك. هنديرسون

## أمين السر

• والتر ب. سلوكومب

## المديرون

ستيفاني أبريال  
أودي أبردين  
بيتر أكيرمان  
تيموثي د. آدمز  
جون آلن  
مايكل أنصاري  
ريتشارد ل. أرميتاج  
• أدريين أرشت  
ديفيد د. أوفهاوزر  
إليزابيث ف. باجلي  
بيتر باس  
شيليا بلير  
• رفيق بزري  
• توماس ل. بلير  
فرنسيس بوشارد  
مايرون بريليان  
• ر. نيكولاس بيرنز  
• ريتشارد ر. بيرت  
مايكل كالفلي  
أشتون ب. كارتير  
جيمس إ. كارترايت  
جون إ. شابتون

أحمد شاراي

ساندرا تشارلز

جورج شوبيفسكي

ويسلي ك. كلارك

ديفيد و. كريج

• رالف د. كروسبي، الابن

نيلسون كانينجهام

أيفو هـ. دالدر

جريجوري ر. داهلبرج

• بولا ج. دوبريانسكي

كريستوفر ج. دود

كونرادو دورنييه

باتريك ج. ديركين

توماس ج. إيدلمان

توماس ج. إيجان الابن

• ستيفورت ي. آيزنشتات

توماس ر. ايلدريدج

جولي فينلي

لورنس ب. فيشر، II

آلان هـ. فلايشمان

ميشال فلورنوي

• رونالد م. فريمان

لوري فالتون

• روبرت س. جيلبارد

• شيري و. جودمان

• ستيفن ج. هادلي

ميكايل هاستروم

إيان هيچ

جون د. هاريس II

فرانك هاون

مايكل ف. هايدن

أنيت هويزر

يوناس هيليم

كارل هويكنز

روبرت هورماتس

• ماري ل. هاويل

روبرت ي. هنتر

ولفجانج إيشينجر

روبين جيفري، الثالث

روبرت جيفري

• جيمز ل. جونز، الابن

جورج أ. جولوان

لورنس س. كاناريك

ستيفن ر. كابس

ماريا بيكا كارب

فرنسيس ج. كيلي، الابن

زالماي م. خليزاد

روبرت م. كيميت

هنري أ. كيسنجر

بيتر كوفارجيك

فرانكلين د. كريمر

فيليب لادر

• يان م. لودال

• جورج لاند

جين هول لوت

وليم ج. لين

• جون د. ماكومبر

عزت مجيد

ويندي و. ماكينز

ميان م. مانشا

وليم ي. ماير

ألان ماكآرتر

ايريك د. ك. ميليبي

فرانكلين س. ميللر

جيمس ن. ميللر

• جوديث أ. ميللر

• ألكساندر ف. ميرتشيف

أوبي ل. مور

• جورج ي. موس

جورجيت موسباتشر

توماس ر. نايدس

فرانكو ناشيز

جوزيف س. ناي

شون أوكيف

هيلدا اوكو-بريليمبورج

أحمد أورين

• أنا بالاتشيو

كارلوس باسكوال

توماس ر. بيكرينج

دانيل م. برايس

• أندرو بروزييس

آرنولد ل. بونارو

• كيرك أ. رادكي

تيريزا م. ريسيل

تشارلز و. روسوتي

ستانلي ر. روث

روبرت رولاند

هاري ساكينيس

وليم و. شمادير

جون ب. شميتز

برنت سكوكروفت

آلان ج. سينس

جيمس ستافريديس

ريتشارد ج. أ. ستيل

• بولا ستيرن

روبرت ج. ستيفنز

جون س. تانر

بيتر ج. طنوس

• ايلين و. تاوشر

كارين ترامونتانو

كلايد س. تاجل

بول توومي

ميلاني فيرفير

إنزو فيسكوزي

تشارلز ف. والد

جاي واكر

مايكل ف. والش

مارك ر. وارنر

ديفيد أ. ويلسون

ماسييج ويتوكي

ماري س. بيتس

دوف س. زخم

## المديرون الفخريون

ديفيد س. أكيسون

مادلين ك. أولبرايت

جيمس أ. بيكر الثالث

هارولد براون

فرانك س. كارلوتشي، الثالث

روبيرت م. جيتس

مايكل ج. مولن

ليون إ. بانيتا

وليم ج. بيري

كولين ل. باول

كوندوليزا رايس

إدوارد ل. راوئي

جورج ب. شولتز

جون و. وارنر

وليم هـ. ويبستر

## المجلس الاستشاري لمركز

### الحريري

\* بهاء الحريري

حنان عشراوي

\* شوكت عزيز

فريديريك كيمب

\* أليكاندر كواسنيفسكي

خافيير سولانا

جيمس د. ولفنسون

• أعضاء اللجنة التنفيذية

\* أعضاء المجلس الاستشاري الدولي

القائمة اعتباراً من ٢٨ فبراير ٢٠١٥

المجلس الأطلسي هو منظمة غير حزبية تعمل لتعزيز القيادة الأمريكية والمشاركة البناءة في الشؤون الدولية بالاعتماد على الدور المحوري للمجتمع الأطلسي في مواجهة التحديات العالمية الحالية.

© ٢٠١٥ المجلس الأطلسي في الولايات المتحدة. حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أو نقل أي جزء من هذا الإصدار بأي شكل أو وسيلة دون تصريح كتابي من المجلس الأطلسي. فيما عدا حالات الاقتباسات الموجزة في المقالات الإخبارية، أو المقالات النقدية، أو العروض. يرجى توجيه الاستفسارات إلى:

1030 15th Street, NW,  
12th Floor;  
Washington, DC 20005  
(202) 778-4952

**AtlanticCouncil.org**